

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٨

بتعديل مواعيد فحص بذرة القطن المعدة للتقاوى

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعدل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن المعدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٣ على الوجه الآتى :

” بعد الحلاج يجب أن يفحص الموظفون المذكورون البذرة المستخرجة وذلك في مدى ثلاثين يوماً “ .

لوزير الزراعة بقرار منه أن يعدل هذا الميعاد .

مادة ٢ - تبدأ المدة المعينة في المادة السابقة بالنسبة الى الأقطان التى تم حلاجها قبل صدور هذا القانون من يوم العمل به .

مادة ٣ - أُلغى وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٦٧ (٢٩ مارس سنة ١٩٤٨) .

فارق

أُمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد هبى القراشى

وزير الزراعة

أحمد هبى القفار

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٨

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ قسم ١٢ ” وزارة الأشغال العمومية “ فرع ٢ ” مصلحة الرى “ باب ١ ” ماهيات وأجر ومرتببات “ اعتماد إضافى قدره ٩٩٦ جنيهاً (تسمة وستة وتسعون جنيهاً) لترقية ١٥٣ مهندسا بصفة شخصية استثناء من أحكام المادة الخامسة من قانون ربط الميزانية .

ليرخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفور الباب نفسه .

ليرفضا عن ذلك يجوز بناء على طلب النيابة الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتاً حتى تزول أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائياً .

ليرجى دائماً الحكم بالإغلاق النهائى فى حالة وقوع مخالفة لأحكام المادتين ٦ و ٧

مادة ٢٧ - صاحب المدرسة الحرة - ما لم يكن مجرد متبرع - ومديرها وناظرها مسئولون بالاشتراك عن المخالفات التى تقع لهذا القانون .

مادة ٢٨ - المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون ، ولم تكن خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ ، يجب على أصحابها - ما لم يكونوا مجرد متبرعين - ومديرها وناظرها أن يرسلوا الى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه فى المادة الخامسة ، وذلك فى خلال ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ليرجى أن يتخذوا فى مدارسهم جميع التدابير ، وأن يجروا جميع التعديلات التى تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ، وذلك فى خلال سنة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .

لأن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقاً لنص المادة ٢٦

مادة ٢٩ - يجوز لوزير المعارف العمومية أن يعفى نظار المدارس المذكورة فى المادة السابقة ومديرها وأعضاء هيئة التدريس بها الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها فى المادة ٣ ، وذلك اذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية اللازمتان للتدريس .

مادة ٣٠ - أُلغى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ بشأن تنظيم المدارس الحرة المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٩

مادة ٣١ - أُلغى وزيرى المعارف العمومية والمعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ليرجى وزير المعارف العمومية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة فى ١٦ جمادى الأولى سنة ١٣٦٧ (٢٧ مارس سنة ١٩٤٨) .

فارق

أُمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية رئيس مجلس الوزراء

أحمد هبى هجرى السهنورى أحمد هبى القراشى

شادة ٢ - لعل وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

لأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة فى ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٦٧ (٢٩ مارس سنة ١٩٤٨)

شأروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

لحمود لهى القراشى

لوزير المالية

لوزير الأشغال العمومية

لحمود لهى القراشى

لعبد المجيد لبراهيم لخالج

للام

شرسوم

بتعيين مستشارين ولحاق مستشارين بالأقسام بمجلس الدولة

لأمر شأنوق الأول ملك لصر

لأمر الاطلاع على القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة؛

لأمر مرافقة الجمعية العمومية لهذا المجلس ؛

لأمر على ما عرضه علينا وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لأمرنا بما هو آت :

شادة ١ - لأمين مستشارا بمحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ، محمود صابر القارنى بك المستشار بقسم الرأى .

شادة ٢ - للاحق بقسم الرأى بمجلس الدولة ، محمد عفت انندى المستشار بقسم التشريع .

شادة ٣ - لأمين مستشارا بمجلس الدولة ويلحق بقسم التشريع ، سيد على الدرصرارى انندى النائب الأول بإدارة قضايا الحكومة .

شادة ٤ - لعل وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم ما

صدر بقصر القبة فى ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٦٧ (٢٩ مارس سنة ١٩٤٨)

شأروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

لحمود لهى القراشى

لوزير العدل

لأمر لى لندر

شرسوم

بتريبات خاصة بمستشارى قسم الرأى بمجلس الدولة .

لأمر شأنوق الأول ملك لصر

لأمر الاطلاع على القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ؛

لأمر المرسوم الصادر فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٧ بالإدارات التى

يتكون منها قسم الرأى بمجلس الدولة وتوزيع الاختصاص بينها ؛

لأمر على ما عرضه علينا وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لأمرنا بما هو آت :

شادة ١ - لأمير إلى :

أبو العينين سالم بك المستشار بقسم الرأى بالإدارة الخاصة بوزارتى الداخلية والصحة العمومية علاوة على الإدارة الخاصة برياسة مجلس الوزراء وديوان المحاسبة الممهود بها إليه .

محمد عفت انندى المستشار بقسم الرأى بالإدارة الخاصة بوزارات الزراعة والاعارف العمومية والشؤون الاجتماعية .

شادة ٢ - لعل وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم ما

صدر بقصر القبة فى ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٦٧ (٢٩ مارس سنة ١٩٤٨) .

شأروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

لحمود لهى القراشى

لوزير العدل

لأمر لى لندر

شرسوم

بتعيين مديرعام لإدارة اللوائح والرخص

لأمر شأنوق الأول ملك لصر

لأمر على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لأمرنا بما هو آت :

شادة ١ - لأمين أحمد لطفى بك المدير العام لكلية البوليس الملكية ، مديرا عاما لإدارة اللوائح والرخص بوزارة الداخلية .

شادة ٢ - لعل وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ما

صدر بقصر القبة فى ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٦٧ (٢٩ مارس سنة ١٩٤٨)

شأروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

لحمود لهى القراشى

لوزير الداخلية

لحمود لهى القراشى